الجمهورية التونسية

المدة النيابية الثانية

مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الأولى 2019-2020

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لدعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة (عدد 20 / 2020)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 13 فيفري 2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 20 فيفري 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب وعقد اتفاق القرض
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 01 أفريل 2020
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 27 أفريل 2020

رئيس اللجنة: عياض اللومي

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي **مقرر اللجنة: فيصـــل دربـال**

مقرر مساعد: هشام العجبوني **مقرر مساعد: غازي القروي**

نظر اللجنة في مشروع القانون

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة :**
- **جلسات اللجنة :**

- جلسة يوم 01 أفريل 2020: النظر في مشروع القانون.
- جلسة يوم 15 أفريل 2020: الاستماع إلى ممثلين عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي،
- جلسة يوم 22 أفريل 2020: التصويت على نص مشروع القانون.
- جلسة يوم 27 أفريل 2020: عرض التقرير على المصادقة.

- **قرار اللجنة :** الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين

(06 نعم، 01 محتفظ، 00 رافض)

- **تاريخ إنهاء الأشغال :** 27 أفريل 2020

رئيس اللجنة : عياض اللومي

مقرر اللجنة : فيصل دربال

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية
حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لدعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة (عدد 20 / 2020)

أولا: تقديم مشروع القانون

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية بتاريخ 30 جانفي 2020 بتونس مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير اتفاق قرض بمبلغ جملي قدره 66,9 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 208.58 مليون

دينار للمساهمة في تمويل مشروع الشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة، يتنزل المشروع في إطار الاستراتيجية الوطنية تونس الناشئة الذي يهدف إلى جعل تونس وجهة إقليمية مميزة وإطارا وطنيا محفّزا لبعث واستقطاب المؤسسات الناشئة والتي ترمي إلى جعل تونس قطبا للمؤسسات الناشئة في جنوب المتوسط والعالم العربي والقارة الافريقية من خلال أربح محاور عمل أساسية أوّلها الإطار القانوني الذي تم عبر إصدار القانون عدد 20 لسنة 2018 مؤرخ في 17 أفريل 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة، وثانيها توفير آليات خصوصية لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة وثالثها تطوير وتكوين الكفاءات ورابعها الإدماج الجغرافي عبر توسيع ديناميكية المؤسسات الناشئة على المستويين الإقليمية والوطنية والمحلية.

ويُعد صندوق ANAVA المكون المحوري الذي ينبني عليه لتمويل الشركات الناشئة كما ورد بالقانون المتعلق بالمؤسسات الناشئة، والذي يهدف إلى تعبئة الأموال الضرورية من لدن المؤسسات المالية الدولية بما في ذلك على وجه التحديد مجموعة البنك العالمي ومؤسسات التمويل الدولية والمانحين الدوليين.

ويهدف المشروع إلى دعم قرض الولوج إلى مصادر التمويل ودعم نمو الشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة المبتكرة. وسيتم التركيز بشكل خاص على دعم بعث وتطوير الشركات الناشئة التي تقوم خاصة على الابتكار والتجديد واعتماد التكنولوجيات الحديثة والتي تحقق قيمة مضافة عالية ولها القدرة التنافسية على المستويين الوطني والدولي.

وقد تمّ التفاوض خلال سنة 2019 مع البنك الدولي حول آلية تمويل المساهمة العمومية في صندوق ANAVA عبر جزء من موارد هذا القرض. وقد تم اعتماد خيار تكليف صندوق الودائع والأمانات، الذراع المالي للدولة، للإشراف على تنفيذ مكونات المشروع والمساهمة في الاكتتاب في رأس مال صندوق الصناديق باستعمال الموارد المتأتية من البنك الدولي وبقية المساهمين في آلية التمويل.

I. أهداف الصندوق:

الهدف من البرنامج الجاري (Startup Tunisia كإطار تنظيمي وANAVA كآلية تمويل) هو إنشاء مناخ استثمار مفتوح لشركائنا التاريخيين بحيث يمكن للنجاحات المحلية تصدير مهاراتها وتطوير أعمالها في جميع أنحاء العالم.

كما يهدف إلى جعل تونس وجهة رئيسية للاستثمار في الابتكار والتجديد والشركات الناشئة في الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط كمقترض بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وافريقيا. وتم التركيز على الميزات الإيجابية التالية:

- الشباب الأكثر تعلما والغني بالمهارات وخاصة في المجال التكنولوجي،
- مجتمع تاريخي وجغرافي لتونس على العالم،
- تسجيل نجاحات عديدة لشركات ناشئة في تونس وخارجها،
- توفر مناخ إحاطة بالاستثمار ثري يمكن الاعتماد عليه.

ويلعب صندوق الودائع والأمانات دور الوسيط الذي يساعد على تعبئة الأموال نظرا للثقة التي يحظى بها خاصة لدى الأطراف الدولية ولدى المانحين الدوليين الذي تربطه بهم اتفاقيات شراكة وتعاون.

II. استراتيجية صندوق الصناديق ANAVA:

ويهدف هذا الصندوق إلى تعبئة أموال بحجم 200 مليون يورو مع إغلاق أول بـ 100 مليون يورو، الأمر الذي سيمكن من بلوغ الأهداف الرئيسية التالية:

- إنشاء 1.000 شركة ناشئة وإحداث 10.000 فرصة عمل في غضون 5 سنوات،
- 1 مليار دينار كرقم معاملات تراكمي على مدى 5 سنوات،
- شركة ناشئة ICORNE تتجاوز قيمتها المليار دولار أمريكي.

أضف على ذلك أن الصندوق المذكور سوف يحقق رقم معاملات بمعدل 1 مليون يورو سنويا على مدار السنوات الخمس الأولى. وتعتبر هذه العملية من الأهمية بمكان نظرا لتأثيرها ونتائجها وهو ما بدأ يتحقق من خلال الاستفادة من موجه الدعم التي أعقبت إصدار قانون المؤسسات الناشئة Start Up Act. وعند تعبئة الأموال، كان من الضروري تحديد الهيكل المسؤول عن التصرف في صندوق ANAVA وكذلك الأدوات ذات الصلة بما يستجيب للشروط التالية:

1. لا يمكن منح التصرف في صندوق ANAVA لمشغل خاص يتنافس مع الفاعلين في السوق طبقا للفصل الخامس من القانون 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 /2018/04.
2. الاستجابة لمعايير التصرف والحوكمة المطلوبة من المانحين.

III. محاور المشروع:

يتضمن المشروع ثلاثة محاور أساسية:

ـ **المحور الأول:** صندوق ANAVA: تمويل في شكل موارد ذاتية للشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة المبتكرة، وذلك من خلال "الوسطاء الماليين المشاركين" لفائدة المستفيدين المؤهلين، أو مباشرة المستفيدين المؤهلين حسب معايير محددة.

ـ **المحور الثاني:** دعم النظام المؤسساتي لتشجيع المبادرة وتطوير الشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة المبتكرة.

سيتم هذا الدعم من خلال المنح التالية:

أ ـ منح لتطوير وتبسيط المفاهيم لصالح الشركات الناشئة المؤهلة لدعم تطوير أو اختيار الأفكار الريادية لا سيما من خلال إعداد خطط العمل لتوحيد الأفكار الريادية والابتكارات،

ب) منح الجاهزية للاستثمار لفائدة شركات الناشئة المؤهلة لبناء قدراتها واستعدادها لجذب الاستثمار،

ج) إطلاق منحة التحفيز لمسدي الخدمات من أجل دعم البرامج والمبادرات الجديدة التي تقدم برامج حضانة (incubation) ذات جودة عالية، خاصة تلك التي تدعم فئات معينة من مراحل انطلاق الشركات الناشئة (بما في ذلك الشركات الناشئة الناشطة التي تقودها النساء والشركات الناشئة الناشطة في المناطق الداخلية،

د) المنح القائمة وتحسين جودة خدمات الحضانة والتسارع incubation et accélération،

هـ) المنح للشركات الصغرى والمتوسطة: منح لإعداد الاستثمار ومنح للتبني التكنولوجي، ولا سيما عن طريق إعداد وتنفيذ التشخيصات وخطط العمل وخطط الاستثمار ذات الصلة، وشراء المعدات ذات الصلة.

ـ **المحور الثالث:** إدارة المشروع وتعزيز القدرات:

تقديم الدعم للأنشطة التالية:

أ) تنسيق المشروع ومتابعة وتقييمه، بما في ذلك إنشاء وتنفيذ تقديم المعلومات،

ب) إجراء أنشطة تعزيز القدرات والخدمات الاستشارية ذات الصلة، بما في ذلك لصالح وحدة التصرف ورأس المال البنكي والوسطاء الماليين المشاركين،

ج) تنفيذ أنشطة تعزي القدرات والاتصال والتوعية ذات الصلة بأنشطة المشروع.

IV. المستفيدون من المشروع:

المستفيدون النهائيون من المشروع هم الشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة المبتكرة، والتي يتم تعريفها على أنها شركات جديدة أو حالية، تمّ إنشاءها رسميا وتضم أقل من 200 موظف.

وستسمح استراتيجية الاستثمار ومعايير الأهلية، بالإضافة إلى إجراءات إنشاء المعاملات، بتخصيص التمويل للشركات الناشئة في مرحلة الانطلاق والشركات الصغرى والمتوسطة والتي تحقق قيمة مضافة عالية قائمة على التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، سيتم التركيز بشكل خاص على زيادة نسبة الشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة التي ترأسها النساء، وكذلك على توسيع أنشطة المشاريع في المناطق الداخلية من البلاد.

أما المستفيدين الوسيطين فيتمثلون في الوسطاء من القطاع الخاص الذين يقدمون رأس المال الاستثماري أو خدمات تطوير الشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة المبتكرة.

وسيساهم المشروع في خلق وظائف طويلة الأجل، مع خلق معظم الوظائف من خلال تأثيرات سلاسل القيمة. كما سيساهم المشروع في خلق حوالي 1,857 وظيفة مباشرة، منها 557 (30 %) ستشغلها النساء و371 (20 %) من قبل المستفيدين الشباب (من سن 18 إلى 35).

V. روزنامة إنجاز المشروع:

سيتم إنجاز مشروع تحسين قطاع الطاقة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2020 وسنة 2026.

VI. الشروط المالية للقرض:

- قيمة القرض: 66,9 مليون دولار،
- مدّة السداد: 35 سنة منها 7 سنوات ونصف إمهال،
- نسبة الفائدة: Euribor: + spread fixe حوالي 1,095 %،
- عمولة التعهد: 0,25 % سنويا على المبلغ غير المسحوب،
- عمولة الافتتاح: 0,25 % من مبلغ القرض تخصم مباشرة حال دخول القرض حيز النفاذ.

ثانيا: أعمال اللجنة:

عقدت اللجنة جلسة بتاريخ 01 أفريل 2020 للنظر في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق القرض.

ودار نقاش أكّد من خلاله النواب على أهمية دعم ومساندة المشاريع التي تقوم بها الشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة المبتكرة بغاية جعل تونس وجهة إقليمية مميزة وإطارا وطنيا محفّزا لبعث واستقطاب المؤسسات الناشئة. وأشاروا من جهة أخرى أن وثيقة شرح الأسباب غير واضحة ولا تتضمن المعطيات الكافية والدقيقة حول مشروع هذا القانون خاصة في ما يتعلق بكيفية تحديد الشركات الناشئة المنتفعة والتي قدّرت بحوالي 1000 شركة والقطاعات الإنتاجية التي سيتم استهدافها والجهات المنتفعة وكيفية عمل صندوق ANAVA الخ. وجدّدوا مطالبتهم لجهة المبادرة التشريعية بمدّ مجلس نواب الشعب بنص الاتفاقية المصاحب لكل مشروع قانون باللغة العربية ليتسنى التدقيق والتمحيص في كل بنودها من قبل كافة النواب.

واستمعت اللجنة بتاريخ 15 أفريل 2020 إلى رئيسة ديوان وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التي تعرضت إلى الإطار العام للمشروع وأحالت الكلمة إلى ممثل مشروع دعم الشركات الناشئة بوزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي الذي أفاد أن الغاية من هذا المشروع هي جعل تونس بلدا للمؤسسات الناشئة في ملتقى العالم العربي وحوض المتوسط وإفريقيا باعتبار أنّ تونس تمثل بيئة حديثة ونشيطة للمؤسسات الناشئة. وبيّن أنه تم البدء في هذا المشروع منذ سنة 2016 وقد تم الاعتماد على ديناميكية تشاركية بين الإدارة وكل الأطراف المعنية لا سيما منها الباعثين لهذه الشركات.

وأكّد أن مكونات المشروع ترتكز على أربعة عناصر أساسية وهي التالية: الإطار القانوني ومنظومة الاستثمار ومنظومة المرافقة وسن إطار جديد لدعم التجديد في القطاع العام بعلاقة بالمؤسسات الناشئة.

وقدّم معطيات حول الإطار القانوني لمشروع Startup act Tunisie والمتمثل في القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018 المتعلق بالمؤسّسات الناشئة والذي تم تفعيله وتجسيده على أرض الواقع في 5 أفريل 2019. حيث أفاد أنه تم إسناد 248 علامة مؤسسة ناشئة و42 موافقة أولية إلى موفى مارس 2020 من بين مجموع 416 مترشح، معتبرا أن هناك حركية وديناميكية كبيرة في هذا القطاع الذي يعج بالكفاءات الشابة والتي لها تجربة هامة في المجال جعلت معدل العلامات المسندة لهذه المؤسسات الناشئة يبلغ حوالي 20 علامة شهريا.

وبالنسبة للمشروع موضوع القرض المعروض على المصادقة، فقد أفاد أن مكوناته تتوزع على النحو التالي: 45 مليون دولار في إطار حصة مقررة للمشاركة في صندوق الصناديق الموجه للمؤسسات الناشئة وحصة استثمار من طرف صندوق الودائع والأمانات باعتبارها ممثل الدولة

التونسية في صندوق الصناديق وسمارت كابتال باعتبارها المتصرف في صندوق الصناديق و17 مليون دولار كحصة مقررة للمشاركة في الصناديق المباشرة الموجهة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المجددة وحصة استثمار من طرف صندوق الودائع والأمانات باعتبارها ممثل الدولة التونسية في صندوق الصناديق وسمارت كابتال باعتبارها المتصرف في صندوق الصناديق و8 مليون دولار كمنحة مقررة لدعم ومرافقة بيئة المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة الجديدة ومنحة منزّلة في صندوق الودائع والأمانات وتصرف بصفة تشاركية مع سمارت كابتال، و5 مليون دولار في إطار منحة مقررة لدعم وحدة التصرف وإنجاز المشروع.

وقدّم المتدخل معطيات حول صندوق الصناديق، حيث أوضح أنه في ظل المنافسة الكبرى بين البلدان أو حتى بين المدن في ما بينها لتكون مناطق استقطاب لهذه الشركات الناشئة لا بد أن يتم تدعيم الإطار القانوني بعنصر هام ألا وهو التمويل ويتم ذلك بواسطة صناديق استثمار مهمتها الاستثمار في هذه المؤسسات التي تتميز على المؤسسات الصغرى والمتوسطة والكبرى بمجال واسع من الخطر على غرار النظام المعمول به في انكلترا ويسمى " Venture capital". وأوضح أن الواقع في تونس مغاير في ظل الاهتمام أكثر من قبل النظام البنكي بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما يجعل خلق صناعة " Venture capital" أمر ضروري ويكون ذلك طيلة مراحل المشروع استئناسا بالتجارب الناجحة في المجال وهو ما يفسّر اعتماد سياسة صندوق الصناديق الذي يرتبط بقرابة 13 صندوق تمويل.

وأضاف أن هدف هذه المؤسسات الناشئة هو التموقع كباعث حقيقي في السوق وهو ما يتطلب استقطاب جزء هام من السوق المحلية والاستثمار في تونس بحكم الموارد المتوفرة والإطار القانوني المساند والكفاءات في المجال.

وأفاد أن حجم التمويل المستهدف من صندوق الصناديق يقدّر بـ200 مليون يورو مع إغلاق أول (1er closing) بـ 100 مليون يورو واقترح أن تموّل الدولة نسبة 20% وتتكفل الجهات المانحة بتمويل الباقي في شكل استثمارات في الأسهم (investissement en equity). وأضاف أن هذا النظام المعروف بمصطلح الرافعة المالية (effet de levier) سيمكّن من تمويل من قبل الدولة بقيمة 40 مليون أورو إضافة إلى ما قيمته 45 مليون أورو متوفرة حاليا.

وفي ما يتعلق بالتمويل المباشر والمقدر بـ17 مليون دولار، أفاد أن الهدف لا يتمثل في خلق صندوق إضافي لينافس صناديق الاستثمار ولكن الهدف هو خلق الابتكار في القطاع العمومي بحكم أن الدولة، على غرار الشركات الكبرى، بحاجة إلى هذه الشركات الناشئة.

كما تطرق إلى برنامج مساعدة هذه الشركات الناشئة حيث تم تخصيص مبلغ قيمته 8 مليون دولار لذلك إضافة إلى 5 مليون أورو في شكل هبات وهي تندرج ضمن مكون أساسي يشترطه البنك العالمي وهي ما يسمى بـ"الحلول الأخيرة" ويمكن استغلالها كتمويل للاستثمار.

وفي خاتمة مداخلته، تعرض لدور صندوق الودائع والأمانات الذي يُعتبر ممثل الدولة التونسية في صندوق الصناديق بحكم مساهمتها في التمويل وذلك من خلال عقد شراكة بين الدولة والصندوق المذكور.

وأثناء النقاش، ثمّن النواب ما أتى عليه ممثل المشروع من معطيات وتوضيحات دقيقة مكّنت من تلافي الغموض وعدم الإتيان على كل جوانب وتفصيلات المشروع الذي تمت ملاحظته بوثيقة شرح الأسباب. حيث اعتبر أحد النواب أن عنوان مشروع القانون الذي ينص على دعم الشركات الناشئة يوحي بضخ هبات لهذه المؤسسات واعتبر أنه كان من الأفضل أن ينص على توفير آليات تمويل على ذمة الشركات الناشئة بواسطة صندوق الصناديق ومصادر التمويل الأخرى. وأضاف أن دور صندوق الودائع والأمانات لم يتم التنصيص عليه بوضوح ضمن وثيقة شرح الأسباب.

وجدّدوا تأكيدهم على أهمية هذه القروض الداعمة لهذه المشاريع الناشئة بحكم دورها في خلق مواطن شغل وتعزيز الابتكار والتجديد واعتماد التكنولوجيات الحديثة التي تحقق قيمة مضافة عالية. واستفسر بعض النواب عن الخارطة الجهوية للشركات الناشئة التي تحصلت على تأشيراتها وكيفية توزيع التمويل بين المؤسسات المعنية وهل ستشمل مؤسسات ناشطة في المناطق الداخلية تدعيما لمبدأ التمييز الإيجابي إضافة إلى نوعية الصعوبات التي تمر بها وهل تم القيام بتقييمات للنظام الخاضعة له.

وتعرّض أحد النواب إلى قدرة الإدارة على التصرف في مثل هذه المشاريع التي تتطلب عقلية وتوفر كفاءات شابة تتميز بروح الإبداع والابتكار استئناسا بعديد البلدان الرائدة في المجال مثل استونيا واعتبر أنه من المحبذ أن يكون ذلك في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وأضاف أن الدولة ليست مطالبة فقط بتوفير الإطار التنظيمي اللازم ولكن بالتعاون مع كفاءات شابة من القطاع الخاص قادرة على تسيير مثل هذه المشاريع.

وفي نفس السياق، أكّد نائب آخر على ضرورة الاعتماد على كفاءات وقدرات تونسية للتقليص من كلفة الانتقال الالكتروني عوض الاعتماد على شركات ومكاتب دراسات أجنبية.

هذا وتم مدّ اللجنة الكترونيا بكل المعطيات والبيانات المتعلقة بهذا المشروع ومكوناته وجوانبه المالية وخصائص برنامج تونس الناشئة.

وفي تفاعلهم مع تدخلات النواب، أكّدت رئيسة ديوان وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي أنّه تم الاستئناس بخبرة وتجربة العديد من الكفاءات من الإدارة التونسية للتصرف في هذا المشروع. وأوضحت أن المتصرفين في وحدة التسليم وفي مشروع الشركات الناشئة هم كفاءات تونسية من القطاعين العام والخاص ولم يتم اللجوء إلى خبرات أجنبية.

وأضافت، في ما يتعلق بالخارطة الجهوية للمشروع، أن هذا المشروع هو ذو صبغة وطنية تنتفع به كل ولايات الجمهورية ومفتوح على كل الباحثين للانتفاع بتمويل صندوق الصناديق بعد استيفاء الشروط المطلوبة.

ومن جهته أكّد ممثل مشروع الشركات الناشئة على أنّ كل مراحل إنشاء هذه الشركات منذ فيفري 2016 تمت بواسطة كفاءات وقدرات بأعمار مختلفة مما يؤكّد أن تطور هذا القطاع مرتبط بتطور في العقلية وليس في اعتماد شريحة عمرية معينة. وأضاف أن ديناميكية هذه المؤسسات الناشئة تمكّن من خلق الثروة بطريقة متميزة معرجا على تجربة دولة استونيا في هذا المجال في إنشاء شركة ناشئة سنة 2003 تحت إسم "سكايب".

واعتبر أن لدينا كفاءات تضاهي تقريبا كفاءات الدول الأجنبية المتقدمة في هذا المجال وأن الهدف الأساسي يكمن في أن تصبح المؤسسات الناشئة التونسية "des startup licorne" وهي مؤسسات تتجاوز قيمتها مليار دولار وهذه الظاهرة الجديدة لم تعد حكرا على الدول الأمريكية أو الأوروبية وهي موجودة في العالم العربي وفي إفريقيا.

وأوضح أن مجال نشاط الشركات الناشئة لا يقتصر على تكنولوجيا المعلومات فقط وإنما يمس كل القطاعات. وعرّج على تركيبة فريق المشروع الذي يتكون من 09 أعضاء من بينهم عضوين من القطاع العام يتواصلون عن بعد. وأضاف أن كل مراحل تكوين المؤسسة تتم بطريقة الكترونية انطلاقا من موقع الواب (startupact.tn) لتذليل الصعوبات وتبسيط الإجراءات وتسريعها.

وبيّن أن معالجة هذا الملف تتم بطريقة رقمية بما يسهل عملية الولوج والتواصل وإيداع الملفات وهو ما يفسره بلوغ عدد 416 ملف ترشح خلال سنة واحدة بالنسبة لملف الشركات الناشئة في حين أن عدد ملفات الترشح بالنسبة لمشروع "rectick" الذي تتصرف فيه وزارة تكنولوجيات الاتصال خلال 16 سنة بلغ 50 ملف ترشح فقط.

وحول دعم ومساندة المؤسسات الناشئة، أوضح أن مصطلح "دعم" يشمل الدعم المالي والدعم الهيكلي والاستثمار وغيرها من المحاور. وبيّن أن صندوق الصناديق يمول صناديق الاستثمار التي تتولى بدورها الاستثمار في الشركات الناشئة وهو ما يجعل الرهان الحالي يقوم على خلق عديد صناديق الاستثمار لمرافقة هذه الشركات في جميع مراحلها.

وفي ما يتعلق بالصعوبات التي تعرضت إليها الشركات الناشئة، اعتبر أنّها صعوبات متعلقة بإشكاليات إدارية والتي سيتم حلها عن طريق موقع الواب المذكور إضافة إلى وجود إشكاليات مالية والتي سيتم تجاوزها بالمصادقة على هذا القرض.

هذا واجتمعت اللجنة مجددا يومي 22 و27 أفريل 2020 للتصويت على نص مشروع القانون ولعرض تقريرها حول مشروع القانون وقد تمت المصادقة عليه وإحالته للجلسة العامة.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة

عياض اللومي

فيصل دربال